قياس كفاءة الأداء المصرفي في عينة من المصارف الأهلية

دراسة تحليلية مقارنة للفترة (2006-2015)

أ.م.د. زينب شلال عكار

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال

م.م. عمار نزار مصطفى

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال

Measuring the efficiency of banking performance in a sample of private banks
Comparative Analytical Study for the Period (2006-2015)

Assist. Prof. Dr. Zainab Shalal Akar
Assist. L. Ammar Nazar

Abstract

The research to aims measure the banking performance efficiency for pattern of private banks in Iraq to diagnose strength and weakness points in the private banks and attempt to enhance it and to cease the weakness points. Also, the research aims to demonstrate the financial position of private banks through using liquidity, profitability, safety, and debtness and showing it for the depositors to enhance the confidence of the depositors in the private banks. The research applies analytical mode upon the financial statements are available in the private banks represented by (Baghdad, Gulf, North and Dar As Salam) for the period from 206 0to 2015.

The research concluded several findings include: The variation in all financial parameters are applied to identify the efficiency of private banks under study due to unstable & worse political & Security conditions in Iraq during the concerned period. The accredited financial parameters are differed in the identifying the efficiency of banking system rather than other sectors such as Industry and Commerce as to that there are specific percentages to identify the efficiency of the sector in compliance with the activities of these banks.

قياس كفاءة الأداء المصرفي في عينة من المصارف الأهلية

دراسة تحليلية مقارنة للفترة (2006-2015)

- المجلد الثاني عشر
- العدد الخامس والعشرون
- حزيران 2020
- استلام البحث: 2018/5/25
- قبول النشر: 2018/6/26

أ.م.د. زينب شلال عكار
م.م. عمار نزار مصطفى

المستخلـــص

يهدف البحث إلى قياس كفاءة الأداء المصرفي لعينة من المصارف الأهلية في العراق بغية تشخيص نقاط القوة في المصارف الأهلية ومحاولة تعزيزها وهدم نقاط الضعف، كما يهدف إلى إظهار الموقف المالي للمصارف الأهلية من خلال استخدام مؤشرات السيولة والربحية والأمان والمديونية وإظهاره للمودعين مما يعزز الثقة لدى المودعين بالمصارف الأهلية، ولقد اعتمد البحث المنهج التحليلي وبالاعتماد على البيانات المالية المتاحة لدى المصارف الأهلية والمتمثلة بالمصارف (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام) وللفترة (2006-2015). ولقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات ومنها: - التفاوت الحاصل في جميع المؤشرات المالية المستخدمة لقياس كفاءة المصارف الأهلية قيد البحث وذلك بفعل الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية المضطربة والمتردية في العراق خلال فترة البحث، وتختلف المؤشرات المالية المعتمدة في قياس كفاءة القطاع المصرفي عن باقي القطاعات الأخرى كالصناعي والتجاري، آذ إن هناك نسب خاصة تستخدم لقياس كفاءة هذا القطاع والتي تتناسب مع طبيعة الأنشطة لهذه المصارف.

المقدمـــــــة

تعد المصارف بشكل عام بمثابة عصب للنشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية والعقارية، وتقوم المصارف في الوقت الحالي بأدوار متنوعة ومتعددة من أهمها تسهيل وتنظيم عمليات التعامل بين مختلف الأنشطة المالية والاقتصادية إلى جانب تنظيم التعامل بين الأفراد وباقي مؤسسات المجتمع. وتسعى المصارف الأهلية إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل سيواجهها خطر عدم إمكانية سداد سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها السيولة، وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين السيولة والربحية. وعلى الرغم من التطور في الكثير من المصارف الأهلية إلا أنها لاتزال تعاني من معوقات وصعوبات كثيرة جدا لا تجعلها تستطيع المنافسة مع باقي المصارف الأهلية في الدول المجاورة كإيران والأردن، ويرجع ضعف قدرتها على المنافسة إلى خلل في الأطر التطبيقية والأطر القانونية في العراق إلى جانب عدم استقرار الوضع الأمني والمالي والسياسي.

المبحث الأول :- منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا :- منهجية البحث

1- مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث بان لايزال لدى المودعين ذعر اتجاه الإيداع في المصارف الأهلية، فضلا عن انعدام الثقة بين المودعين والمصارف الأهلية او تخوف من عدم أيفاء المصارف الأهلية بالتزاماتها اتجاه المودعين في ظل الظروف الاستثنائية وحالة عدم التأكد التي تواجه العمل المصرفي، والتي تتمثل في انخفاض ألسيوله وحالات الحروب، كما إن القطاع المصرفي الأهلي في العراق لا يحتل نفس المكانة التي يحتلها المصارف الأهلية في بلدان أخرى ومنها البلدان المجاورة كإيران والأردن والكويت والسعودية، فضلا عن ضعف الوعي لدى المودعين عن أهمية القطاع المصرفي وأثره في اقتصاد البلد بشكل عام. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

- هل إن المصارف الأهلية تعتبر الأداء المالي لها كفء او غير كفء؟
- هل يمكن تشخيص نقاط القوة والضعف للمصارف الأهلية والمتمثلة بالمصارف (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام) عينة البحث للفترة من (2006-2015)؟

2- هدف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط الآتية :-

- تقييم كفاءة الأداء المصرفي لعينة من المصارف الأهلية في العراق بغية تشخيص نقاط القوة في المصارف وتعزيزها وهدم نقاط الضعف وإزالتها.

- إظهار الموقف المالي للمصارف الأهلية عينة البحث من خلال استخدام مؤشرات السيولة والربحية والأمان والمديونية وإظهارها للمودعين مما يعزز الثقة لديهم بتلك المصارف.
- دراسة واقع المصارف الأهلية في العراق من حيث الكفاءة والحكم بقدرتها على مسايرة المصارف الأهلية للبلدان المجاورة بأقل تقدير.

3- أهمية البحث :-

- تشكل المصارف الأهلية مجالا غنيا ومركز استقطاب الكثير من المستثمرين في الحقل المالي والمصرفي بالتحديد.
- تعد الكفاءة المصرفية من أهم المواضيع في المجال المصرفي وتحديدا في الوقت الراهن بفعل اشتداد المنافسة المصرفية
- التعرف على كفاءة الاداء لدى المصارف الأهلية في العراق.

4- فرضية البحث :-

- يمكن استخدام نسب التحليل المالي في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في الأداء المالي للمصارف الأهلية والمتمثلة بالمصارف (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام) للمدة (2006-2015)

5- منهج البحث :-

استخدم البحث المنهج التحليلي وبالاعتماد على البيانات المالية المتاحة لدى المصارف الأهلية والمتمثلة بالمصارف (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام) وللفترة (2006-2015) وتحليل وتفسير النتائج التي يتم التوصل اليها والمقارنة بين المصارف الأهلية عينة البحث.

ثانيا :- الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

أ- (الهبيل ، 2013) " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية – دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين.

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تمتع المصارف المحلية الفلسطينية بالكفاءة المصرفية، وذلك لدور القطاع المصرفي المهم في المجتمع، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح او فشل اي اقتصاد، ولقد استخدمت الدراسة منهج التحليل القياسي المتمثل بتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغارتمية بهدف قياس مرونات الإحلال ومرونات الطلب السعرية لمدخلات المصرف. وقد تكونت العينة من سبعة مصارف محلية فلسطينية، وكانت مدة الدراسة ممتدة من عام (2006) حتى عام (2011) وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها إن المصارف الفلسطينية قيد الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها. كما أظهرت النتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل

الدراسة بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصصية وبالتالي كفاءة التكاليف.

ب- (ياسمينة ،2014) " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية. (2007-2012)

تهدف الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تتمتع المصارف الجزائرية بالكفاءة المصرفية خلال المدة الممتدة من (2007-2012) ، ولقد تم استخدام نموذج العائد على حق الملكية كنموذج تحليلي لتقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة لعينة المصارف والتي تتألف من ثلاث مصارف ، ولقد توصلت الدراسة بأن البنوك عينة الدراسة محدودية الكفاءة في تحقيق الربحية وتدنية التكاليف ، كما إن الوضعية الحالية للمصارف الجزائرية تتميز بسيطرة القطاع العمومي ، لذا توصى الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة المصارف الجزائرية من خلال زيادة استقلاليتها ، وخاصة المصارف العمومية ، فضلا عن تقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية .

2- الدراسات الأجنبية :-

1- Omari,o,(2008) Measuring Efficiency levels of Jordanian and U.A.E. Banking industries : An Application of Data Envelopment Analysis , Master in international Business thesis , the university of Jordan .

تهدف الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف في بعض الدول العربية (الأردن والإمارات) وذلك بأخذ محددات ربحية المصرف وكفاءته بعين الاعتبار ومتضمنة اثر المصرف وقوة السوق، ودرجة رسملة المصرف على كفاءته، كما شملت عينة الدراسة مصارف في الأردن والأمارات العربية المتحدة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)لقياس الكفاءة. ولقد توصلت الدراسة إلى إن معدل درجات الكفاءة للمصارف قيد الدراسة متساوية تقريبا في كل المصارف الأردنية والأمارات العربية المتحدة، آذ بلغت حوالي (84%)، كما اتضح من الدراسة إن المصارف الكبيرة الحجم أكثر كفاءة من المصارف الصغيرة الحجم. وأوصت الدراسة بضرورة استفادة المصارف الصغيرة من عمليتي الاندماج والاستحواذ.

2- (Sharmaa, et.al,2012) , Measurement of Technical efficiency and its sources : An Experience of Indian Banking sector :- Journal of Economics and Management 6(1), p35-57.

تهدف الدراسة لقياس الكفاءة الفنية للمصارف التجارية في الهند ولإظهار مصادر عدم الكفاءة، ولقد تم استخدام بيانات لمدة الدراسة (2005-2010)، ولقد تم الحصول على النتائج التجريبية باستخدام دالة الإنتاج (Cobb- Douglas) ونموذج عدم الكفاءة الوظيفية. ولقد توصلت الدراسة بأن المصارف التجارية قد أظهرت نمو في مستوى

الكفاءة الفنية على مدى فترة الدراسة، وذلك يعتمد اعتمادا كبيرا على الموجودات الثابتة ومدخلات الودائع، ومن خلال تحليل مصادر عدم الكفاءة تبين بان المصارف المملوكة للقطاع العام لها علاقة ايجابية مع الكفاءة الفنية.

ولقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال أسلوب التحليل المعتمد في الدراسة الحالية من جهة بالمقارنة مع الدراسات السابقة وبالاعتماد على سلسلة زمنية أطول تمتد (2006-2015) من جهة اخرى، فضلا عن إن الدراسة الحالية في العراق.

المبحث الثاني:- ماهية الكفاءة المصرفية وأنواعها والية القياس التي تتضمنها

يتطرق هذا المبحث إلى ماهية الكفاءة المصرفية وأنواعها وإمكانية قياسها باستخدام التحليل المالي ضمن مؤشرات (الربحية، السيولة، الأمان، المديونية)

أولا :- ماهية الكفاءة المصرفية

لقد اختلف الباحثين والمتخصصين في تحديد مفهوم دقيق للكفاءة بشكل عام فالكفاءة تعرف على أنها :- القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات . (الداوي ،2010: 220) (الحسيني ،2000 :227)، كما عرفت الكفاءة بأنها :- قدرة المصرف او المنشاة على حسن استخدام الموارد " المدخلات " لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة. (حسين ،2010 : 163)، وفسرت الكفاءة بأنها :- هي النسبة بين المدخلات المصرفية والمخرجات ، فعندما تكون المخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة أكثر من المدخلات ذلك يعني تحقيق كفاءة في الأداء، وعندما تكون المخرجات اكثر بكثير من المدخلات فعند ذلك تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى، وفي حالة كون المدخلات اكبر من المخرجات يعني انخفاض الكفاءة والتي لا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغير مسار الإنتاج. (Sherman&Zhu,2006:51) .

ثانيا :- أنواع الكفاءة المصرفية

للكفاءة المصرفية العديد من الأنواع ومنها الكفاءة الإنتاجية، كفاءة وفورات الحجم، كفاءة النطاق.

1- الكفاءة الإنتاجية :- تشير الكفاءة الإنتاجية إلى العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المتحققة ، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات (الجعيدي ،2014: 8) . كما تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل (العمل، رأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فان الكفاءة الإنتاجية للمصرف لاتختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية (قريشي ،2006: 84).

2- كفاءة وفورات الحجم :- تعرف وفورات الحجم " بأنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع أو تتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم النشاط للمصرف. (Roger&David,1993:261) ، كما تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى توفير في تكاليفه عن زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج المدخلات ثابتة وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءا على الحجم (قريشي ،2006: 24)، وتعرف وفورات الحجم بأنها " تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة أو التوسع في حجم المشروع (الحميد ،2011: 136). ويوفر قياس وفورات الحجم أهمية كبيرة للمنشاة المصرفية، اذ يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الانتاجية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسة المعرفية التوسع في أنتاجها، كلما كانت تكاليفها متناقصة من حيث تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل. (قريشي ،2006: 65)

3- كفاءة وفورات النطاق :- تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات (Morris,2008:33) وتعبر كفاءة وفورات النطاق عن قدرة المصرف على أنتاج مزيجا من الخدمات المصرفية (التنويع في الخدمات) بتكلفة أجمالية اقل من تكلفة إن تنتج كل خدمة من المزيج على حده، إما اذا لم يستطيع فعل ذلك فان هذا يعني انه يتصف باللاكفاءة في تنويع خدماته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف المتكونة من أنتاج خدمتين آو أكثر معا. (خمقاني ،2014: 4) وتشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة او انخفاضها بناء على التنويع في المنتجات خاصة بعد تحرر الأسواق المالية في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث واجهت المصارف منافسة شديدة في جذب ودائع الزبائن ومؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية وصناديق الاستثمار حيث زادت رقعة المنافسة على الخدمات المصرفية، وتنتج عن ذلك لجوء معظم المصارف إلى توسيع منتجاتها من الودائع والاستثمار، عن طريق زيادة التنويع محافظهم الاستثمارية في القروض العقارية والاستهلاكية والخدمات غير التقليدية، لزيادة الأرباح من غير الفوائد "على سبيل المثال مبيعات التامين، وخدمات الرهن العقاري، والتعزيزات الائتمانية". اذ يرى الاقتصاديون انه أذا كان بالإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة، فان المصرف قد حقق وفورات النطاق (Young,1997:29-30).

ثالثا :- قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

يترتب على قياس الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام وقطاع المصارف بشكل خاص أثار كبيرة على النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، اذ إن للقطاع تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية، مما يساعد على أيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية، والحد من سوء التوزيع غير الضروري ومن اجل تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل صحيح، ويجب إن يكون القطاع المالي "الذي يتضمن قطاع المصارف" كفء، وان الكفاءة في القطاع المصرفي تدعم أثراء وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتسعى للتطوير المستمر والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. (Zuzana,2009:1)، ويمكن قياس الكفاءة المصرفية من خلال التحليل المالي للمصارف والذي يعد من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، فضلا عن دراسة نتائج الأعمال آو الأداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف. كما يساعد التحليل المالي في معرفة موقف المصرف بالنسبة للمصارف الأخرى المماثلة، ويدل على الإخطار الذي يمكن إن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. ويمكن تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة منها :-

1- التحليل العمودي :- ويقصد بهذا النوع من التحليل أيجاد العلاقة بين فقرات او بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية، وتتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس المدة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة، وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون، وعلية فأنه يساعد في تقييم أداء المصرف في مدة محددة، واكتشاف نواحي القوة والضعف خلالها . (سعيد ،2013: 74)

2- التحليل الأفقي :- يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من المدد المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك المدد لتكون مدة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين او مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه. (الراوي ،2003: 324) ، وان أهمية التحليل المالي الأفقي بالنسبة للقائمين على التحليل يساعد في دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية، وبيان اتجاه كل بند منها بالزيادة او النقصان ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب. (شاهين ،2006: 24)

3- النسب المالية :- وهي النسب التي تتكون من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية العمومية وذلك للكشف عن العلاقات بين هذه العناصر، والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمصرف، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه النسبة وتعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما حيث إن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمصرف. (ياسمينة ، 2013: 9) ويتفق اغلب المتخصصين على إن النسب المالية تقسم إلى ست مجموعات رئيسة، وكل مجموعة

تقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات هي الاتي (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الأمان، نسب الرفع المالي، نسب النمو ، نسب النشاط) :- (Ross,et.al,1996:47)

وفيما يلي عرض تفصيلي للنسب المالية والمصرفية التي تستخدم ضمن الإطار العملي:-

أ- مؤشرات الربحية :-

الربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي يتخذها المصرف، وتعد بمثابة أدوات مفيدة لقياس فعالية عمليات المصرف (Brigham&Houston,1999:220) كما تعد الربحية هي الهدف الطموح لأي مؤسسة ومنها المصارف على الرغم من وجود أهداف أخرى واختلاف المناهج التي تعمل ضمنها تلك المصارف، فهي تعد من العناصر المهمة عند تقييم أداء إي مؤسسة بشكل عام والمصارف بشكل خاص، وبالمقابل فأن الربحية لاتعطي تصورا شموليا لتقييم الأداء، فإذا كانت الربحية تحقق بنسبة عالية بالمقارنة بسنة الأساس فيتم أخذها كمؤشر لأداء أفضل للمصرف (Sehrish, et.al, 2012:189).

وتضم الربحية مجموعة من المؤشرات والتي تعد مؤشرات لكفاءة الأداء المصرفي والذي يمكن الاعتماد عليها لقياس أداء كل مصرف وتميزه عن المصارف الأخرى والمؤشرات هي كالأتي :- (Brigham&Houston,1999:220, paramasivan&subrmamlian ,2009:21, Bashir,1999:11, Gilbert&wheeloc,2007:519,سعيد ،2013: 166 ، ابو احمد وقدوري ، 2014 : 284)

جدول (1) مؤشرات الربحية

ت	النسبة	المقياس	تفسير النسبة
1	معدل العائد على الموجودات	صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات	يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الموجودات أو الإنتاجية النهائية للموجودات، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المصرف، وكلما كان أداء المصرف أفضل فانه يحقق أرباح جيدة. وتستخدم هذه النسبة في تقييم الأداء المالي للمصرف، إلا إن هذه النسبة يمكن إن تكون مضللة في التقييم وذلك لان صافي الربح لا يتضمن الفوائد على القروض، وهو العائد الذي يتم دفعة إلى المقرضين الذين قاموا بتمويل جزء من استثمارات المصرف ويمكن التغلب على هذه المشكلة باستخدام صافي الربح التشغيلي.
2	معدل العائد	صافي الدخل	يقيس هذا المعدل إلى مقدار ما يحصل علية

	على حق الملكية	بعد الضريبة/ حق الملكية	المساهمين نتيجة لاستثمار أموالهم في المصرف ويتم حساب معدل العائد على حق الملكية من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق الملكية والتي تتضمن (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة) ويظهر العائد على حق الملكية بالمستوى المرغوب عند استخدام المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح، وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (15-20%).
3	معدل العائد على الودائع	صافي الربح/ الودائع	تعد هذه النسبة هي المقياس الثالث للربحية وتقيس هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع "الجارية، التوفير، الآجلة " ويشير هذا المعدل على مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح المتفق الحصول عليها، كما تشير إلى فاعلية استثمار وودائع المصرف من خلال نسبة أرباح المصرف إلى ودائعه.
4	هامش صافي الدخل	صافي الدخل بعد الضريبة / أجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المتحقق لكل دينار من أجمالي الإيرادات، فضلا عن يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتحقيق الضرائب، ولكون صافي الدخل يتم الحصول عليه من طرح النفقات من أجمالي الإيرادات، وبالتالي كلما كبر هامش صافي الدخل يعني ذلك كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب.
5	معدل العائد على الأموال المتاحة	صافي الدخل بعد الضريبة/ الودائع + حق الملكية	ويشير هذا المؤشر على فاعلية استثمار الأموال المتاحة للمصرف والمتكونة من ودائعه وحق الملكية من خلال حساب نسبة أرباح المصرف إلى مجموع الودائع وحق الملكية.
6	مضاعف الرافعة المالية	الموجودات/ حق الملكية	تبين مؤشرات الرافعة المالية قدرة القرارات المالية التي تتخذها أدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية. لذا فأن إدارات المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي – الأموال ذات الكلفة الثابتة أو المنخفضة – لزيادة العائد على حقوق الملكية إلى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية.

ب- مؤشرات السيولة :- وتسمى بالنسب القصيرة الأجل، وهي النسب التي تساعد في تحديد السيولة لدى المصارف والقدرة على الوفاء بالالتزامات (paranasivan&Subramanian,2009:21). وتتمثل بقدرة المصرف على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل. وهي تقاس بالموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (porte&Norton,2015:607). كما تعني سيولة المصرف بأنها قدرة المصرف على الاحتفاظ بالودائع في اي وقت، بحيث يمكن تحقيق التلاؤم بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، فضلا عن عدم فقدان فرصة ممكنة للربح (سعيد،2013: 165) وبالتالي فأن التوجهات الحديثة لم تجعل السيولة هدفا طموحا تسعى إليه المصارف بل جعلها من محددات عمل المصارف، ولكن هذا لا يعني عدم متابعة السيولة والاهتمام بها ودراستها بشكل مستمر لتعبير عن قدرة المصرف عن سداد التزاماته الخاصة. ولقد تم الاستعانة بالعديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة حجم السيولة لدى المصارف الأهلية – قيد البحث والتي تعد صمام الأمان ضد المخاطر التي يتعرض لها المصارف.

(Qin & Pastory , 2012:138), (Lartey,et.al,2013:50)

جدول (2) مؤشرات السيولة

ت	النسبة	المقياس	تفسير النسبة
1	نسبة التداول	الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته من المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة في الأجل القصير، حيث يتم حسابها من خلال قسمة مجموع الموجودات المتداولة على مجموع المطلوبات المتداولة، وكلما كانت النسبة مرتفعة فأن هذا يعني بأن للمصرف القدرة على تسديد الالتزامات من المطلوبات المتداولة بموجوداتها المتداولة وبدون أي مشكلة.
2	الموجودات السائلة / المطلوبات الكلية	الموجودات المتداولة /المطلوبات الكلية	يختلف هذا المؤشر عن المؤشر السابق بنقطة واحدة وهي إن مؤشر نسبة التداول يعتمد على التمويل القصير الأجل بما يتناسب مع الموجودات السائلة، في حين إن المؤشر الحالي يأخذ جميع المطلوبات بمختلف مدة الاستحقاق والهدف منه التعرف على قدرة المصرف على تمويل الموجودات القصيرة الأجل بمصادر لا تعتمد على الأمد القصير، وإنما يمتاز بالتنوع لتحاشي تقيد المصرف في ذلك الجانب.

3	نسبة الاستثمار المؤقت	الموجودات المتداولة/ مجموع الموجودات	تقيس نسبة الموجودات السائلة "النقدية وشبة النقدية" إلى مجموع الموجودات قدرة المصرف التمويلية في تلبية التزاماتها سواء أكانت من الموجودات "الموجودات الثابتة" والمطلوبات "الودائع وغيرها" بدون الحاجة إلى تحمل كلف التمويل الناتجة عن الاقتراض من الجهات الأخرى.

ت- مؤشرات الأمان

جدول (3) مؤشرات الأمان

ت	النسبة	المقياس	تفسير النسبة
1	نسبة الملاءة المصرفية	حق الملكية/ الودائع	فهي تعني دعم ثقة المودعين بالمصرف ليتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتامين حسن سير عمله ونموه وامتصاص آية خسائر غير متوقعة، وتمكينه من متابعة أعماله ونشاطاته دون إن تتأثر تلك الثقة، كما تهدف إلى قياس قدرة المصرف على ضمان ودائع مودعيه على أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على حقوق الملكية للمصرف قياسا بالودائع وبالتالي زيادة الرسملة، إما انخفاضه فانه يحقق العكس.
2	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	حق الملكية / (مجموع الموجودات – الأصول الخطرة)	وتقيس هذه النسبة متانة رأس المال في مواجهة الخسارة الممكن تحقيقها من الموجودات ذات المخاطرة والتي تحقق خسائر فقط على أساس انه ليست جميع موجودات المصرف ذات مخاطرة. فالنقدية والودائع لدى المصارف ولدى البنك المركزي وكذلك الاستثمارات المالية الحكومية التي يمتلكها المصرف والقروض التي تمنحها الحكومة تكون خالية من المخاطرة فتطرح جميع هذه الفقرات من أجمالي الموجودات للوصول إلى الموجودات ذات المخاطرة.

ث- مؤشرات المديونية :-

تقيس مؤشرات تكوين رأس المال أو المديونية كما يعبر عنها، إلى إي مدى تستخدم المنشأة التمويل عن طريق الديون أي مقارنة الأموال المقدمة من أصحاب المنشاة بالأموال المقدمة من الغير. (أبو احمد وقدوري ،2015: 290)

جدول (4) مؤشرات المديونية

ت	النسبة	المقياس	تفسير النسبة
1	نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات	المديونية / أجمالي الموجودات	هذه النسبة تقيس نسبة التمويل الخارجي للمطلوبات، وتشمل الديون بأنواعها ويفضل الدائنون الاعتدال في هذه النسبة، لان زيادة المديونية تقلل هامش الربح بالنسبة لهم، وبالتالي تعرض أموالهم للخسارة في حالة التصفية. وبعبارة أخرى فان هذه النسبة تستخدم لقياس النسبة المئوية من الموجودات التي تم تمويلها بأموال مقترضة، أي نسبة القروض "القصيرة والطويلة الأجل" إلى مجموع الموجودات وهي ترتفع كلما زادت قروض المؤسسة أو انخفضت موجوداته، وبالتالي فأن ارتفاع نسب المديونية يعد مؤشرا غير جيد إمام قدرة المصرف في استرداد قرضه، وعلى العكس فان انخفاض نسب المديونية يعد مؤشرا ايجابيا على انخفاض قروض المنشأة وبالتالي قدرة المصرف على استرداد القرض المزمع تقديمه للمؤسسة.
2	نسبة المديونية القصيرة الأجل	المطلوبات المتداولة / حق الملكية	وهي تستخدم في القروض القصيرة الأجل لتقيس العبء الذي تفرضه المطلوبات المتداولة على حق الملكية للمؤسسة، أو بعبارة أخرى قدرة حقوق الملكية التي تمتلكها المؤسسة في تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة فأنها تدل على ارتفاع المطلوبات المتداولة للمؤسسة "التزامات القصيرة الآجل/ حق الملكية" وبالتالي يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا سلبيا ليس من صالح المؤسسة المتقدمة لطلب القرض، إما انخفاض هذه النسبة فهو مؤشر ايجابي على قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل.

المبحث الثالث:- عرض ومناقشة النتائج للبيانات المالية المصرفية بالاستناد على الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصارف الأهلية عينة الدراسة

لقد اعتمد المبحث أولا على تحليل المؤشرات المالية والمتمثلة (الربحية، السيولة، الأمان، المديونية) للمدة (2006 -2015) كونها تمثل العصب الرئيسي في عمل المصارف عموما وثانيا تحليل المتوسطات لكل النسب المالية المستخدمة للمصارف الأهلية والمتمثلة (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام).

- **تحليل المؤشرات المالية والمتمثلة (الربحية، السيولة، الأمان، المديونية) للفترة (2015-2006)**

أولا :- عرض وتحليل مؤشرات الربحية

جدول (5) مؤشرات الربحية

النسب	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
معدل العائد على الموجودات لبغداد	0.029269089	0.061851129	0.040428283	0.023208244	0.017045138	0.028530723	0.227984615	0.021982243	1.797368543	0.856080261	0.148611682
معدل العائد على الموجودات للخليج	0.033103634	0.285932819	0.043586057	3.100390489	0.226508683	0.035222364	0.85559936	0.444674016	0.017113622	0.011586552	0.505371727
معدل العائد على الموجودات للشمال	0.036358126	0.059475674	0.049213503	0.041704951	0.033642884	0.046478678	0.904885899	0.305338569	15.85437245	0.006505241	0.164214725
معدل العائد على الموجودات دار السلام	-0.04215627	0.007104025	0.040866124	0.026379386	0.00266341	0.015112054	0.0275745	0.027220992	0.021539892	0.016254592	0.014255871
معدل العائد على الملكية لبغداد	o.1629572073	0.37816538	0.235145935	0.170538603	0.136470111	0.178857102	0.143004066	0.133202906	0.11232847	0.049391338	0.167551289
معدل العائد على الملكية للخليج	0.112156708	0.142661379	0.254809474	1.354565938	0.946709473	0.105516327	2.424867339	1.147284898	0.04038716	0.029215231	0.655817393
معدل العائد على الملكية للشمال	0.1116682	0.155979575	0.148005378	0.169562383	0.197243463	0.196173173	0.249888701	0.155690506	0.07099179	0.016809521	0.147201269
معدل العائد على الملكية لدار السلام	-0.236877528	0.050562441	0.312358074	0.165530448	0.018657049	0.108749825	0.150742622	0.11572219	0.0756613	0.049921129	0.081102755
معدل العائد على الودائع لبغداد	0.040006259	0.08805005	0.054302269	0.028140141	2.01453958	0.03570489	0.028315659	0.027839723	0.02202133	0.016017128	0.222089762
معدل العائد على الودائع للخليج	0.050167678	0.038223232	0.063106285	0.42775798	0.316624639	0.121416318	0.452406832	0.358885333	0.029781741	0.019254901	0.18782494
معدل العائد على الودائع للشمال	0.060905574	0.132219569	0.073729375	0.055308407	0.040561219	0.06745304	0.05176854	0.041512603	0.021988684	0.012636873	0.055808388
معدل العائد على الودائع لدار السلام	-0.051488382	0.008265934	0.047017467	0.031380225	0.003106939	0.018245134	0.037308184	0.037308184	0.031148114	0.02497114	0.018579899
هامش صافي الدخل لبغداد	0.547834679	0.967437996	0.501125192	0.459792976	0.400359714	0.449846566	0.473578936	0.459027145	0.431933866	0.166883561	0.458720031
هامش صافي الدخل للخليج	0.45705736	0.333290145	0.371975176	4.277579799	0.316624639	0.448195554	0.629714106	0.459027145	0.171655278	0.145223511	0.759155135
هامش صافي الدخل للشمال	0.630771768	0.565354867	0.432230542	0.411551331	0.453273139	0.4566359	0.518428374	0.376264897	0.252654137	0.115671031	0.421285368
هامش صافي الدخل لدار السلام	-0.085696345	0.089340119	0.413454494	0.327017643	0.055798736	0.357347039	0.459012764	0.553856403	0.476339175	0.414743997	0.228994692
معدل العائد على الأموال المتاحة لبغداد	0.030444307	0.071420774	0.044114829	0.017554101	0.017554101	0.029763009	0.023633566	0.135686138	0.111758399	0.049225682	0.057454128
معدل العائد على الأموال المتاحة للخليج	0.004802012	0.030146174	0.050579636	0.237270206	0.237270206	0.105424708	2.411619417	0.663500897	0.017141496	0.011605836	0.385718644
معدل العائد على الأموال المتاحة للشمال	0.039410483	0.071660073	0.049213504	0.041704951	0.033642884	0.195604298	0.248688274	0.15510878	0.070763327	0.01678719	0.092248376
معدل العائد على الأموال المتاحة لدار السلام	-0.042295016	0.007104493	0.162561767	0.026379386	0.002663405	0.015623889	0.028958386	0.0282126	0.02056899	0.016645076	0.029306619
مضاعف الرافعة المالية لبغداد	5.577648943	4.779121192	5.816372067	7.348147458	8.090575628	6.268932381	6.275691729	6.059499864	6.249607883	4.700928401	6.116652555
مضاعف الرافعة المالية للخليج	3.388048201	4.989352821	5.846121318	4.369018154	4.280707869	2.909031682	2.834118479	2.58005925	2.359942271	2.521477553	3.90778776
مضاعف الرافعة المالية للشمال	3.071348201	2.622577699	3.00732912	4.055761369	5.892858401	4.220713253	5.841611804	5.098946597	3.512612706	2.583996642	3.887779922
مضاعف الرافعة المالية لدار السلام	5.867297946	7.11696686	7.64344748	6.274992396	7.00494795	7.196230812	5.466739917	4.251211411	3.512612706	2.071201422	5.74056489

المصدر :- من أعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المالية للمصارف

1- تحليل معدل العائد على الموجودات

أ- تحليل معدل العائد على الموجودات لمصرف بغداد، إذ تبين ارتفاع النسبة خلال عامي (2013،2014) وهذا مؤشرا مهم لربحية مصرف بغداد وهذا يعكس كفاءة وإمكانية الإدارة في استثمار موارد المصرف بالشكل الذي يحقق مدخولات تتناسب مع حجم الاستثمار، إما أدنى نسبة فقد كانت خلال عامي (2006،2010) فان هذا يعني عدم تلبية رغبات المستثمرين في الحصول على أرباح مناسبة.

ب- تحليل معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج، اذ يتضح ارتفاع النسبة خلال عامي (2009،2012) وهذا يدل على قدرة وكفاءة المصرف على توليد

الأرباح من جراء الاستثمار في الموجودات، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2015) وهذا مؤشر غير جيد ويدل على عدم كفاءة الإدارة في استثمار موارد المصرف.

ت- تحليل معدل العائد على الموجودات لمصرف الشمال فقد حققت النسبة ارتفاع لأعوام متتالية (2012-2014) وهذا مؤشر إلى ارتفاع نسبة الأرباح المتحققة من مجموع موجودات المصرف اي إلى مجموع ما تمكنت من تهيئته للاستثمار سواء عن طريق المالكين او عن طريق الاقتراض، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي عن وضع المصرف.

ث- تحليل معدل العائد على الموجودات لمصرف دار السلام، وقد تحقق ارتفاع ملحوظ خلال عام (2008) وهذا مؤشر ايجابي إلى ارتفاع أرباح المصرف بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الموجودات، اذ تظهر قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الموارد المختلفة، إما أدنى نسبة ضمن مصرف دار السلام فقد كانت في عام (2006) وهذا مؤشر على عدم إمكانية الإدارة في استثمار موارد المصرف لتلبية رغبات المستثمرين.

2- تحليل معدل العائد على حق الملكية

أ- تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصرف بغداد، آذ تبين بان أعلى نسبة كانت في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي على كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحده تقديرية من حقوق المساهمين، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي على قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.

ب- تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج، ويتضح بان أعلى نسبة كانت في عام (2009) وهذا مؤشر على ما يحصل علية الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم في المصرف. وأدنى نسبة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر على عدم كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح.

ت- تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشمال، إذ تبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2012) وهذا مؤشر إلى ارتفاع صافي الأرباح من جهة وانخفاض في حقوق الملكية من جهة أخرى، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2015) وذلك بفعل انخفاض صافي الدخل خلال تلك العام.

ث- تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصرف دار السلام، آذ يظهر من التحليل بان أعلى نسبة تحققت في عام (2012) وهذا مؤشر ايجابي على توليد الأرباح وارتفاع صافي الدخل خلال هذا العام، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2006) وهذا مؤشر سلبي على انخفاض الأرباح خلال العام.

3- تحليل معدل العائد على الودائع

أ- تحليل معدل العائد على الودائع لمصرف بغداد، فاتضح بأن أعلى نسبة تحققت في عام (2010) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على المنافسة للحصول

على حصة سوقية من الأموال المودعة لدية، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي على عدم تحقيق استثمارات ناجحة في الأموال المودعة لدى المصرف.

ب- تحليل معدل العائد على الودائع لمصرف الخليج، فتبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2012)، وهذا مؤشر ايجابي على مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح، إما أدنى نسبة في عام (2015) وهذا يعني عن ضعف كفاءة المصرف في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة.

ت- تحليل معدل العائد على الودائع لمصرف الشمال فأتضح بان أعلى نسبة تحققت في (2007) وهذا مؤشر على ارتفاع صافي الأرباح، إما أدنى نسبة في عام (2015) وهذا يعني عدم قدرة المصرف في المنافسة للحصول على حصته السوقية من الأموال المودعة لدية.

ث- تحليل معدل العائد على الودائع لمصرف دار السلام فتبين بأن أعلى نسبة تحققت في عامي (2012 ، 2013)، وهذا مؤشر ايجابي بأن المصرف أكثر كفاءة في جميع الودائع وتحويلها إلى استثمارات فرعية، إما أدنى نسبة في عام (2006) وهذا يعني عدم قدرة المصرف في المنافسة للحصول على حصته السوقية من الأموال ألمودعة لدية.

4- تحليل هامش صافي الدخل

أ- تحليل هامش صافي الدخل لمصرف بغداد، إذ تبين بان أعلى نسبة لهامش صافي الدخل تحققت في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات، وأدنى قيمة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر على عدم كفاءة المصرف في زيارة الأرباح عبر خفض التكاليف.

ب- تحليل هامش صافي الدخل لمصرف الخليج، تظهر بان أعلى نسبة لهامش صافي الدخل تحققت في عام (2009) وهذا مؤشر على كفاءة المصرف في خفض التكاليف، إما أدنى نسبة كانت على كفاءة المصرف في خفض التكاليف، إما أدنى نسبة كانت في عام (2015) وذلك بفعل انخفاض صافي الأرباح خلال هذا العام.

ت- تحليل هامش صافي الدخل لمصرف الشمال، آذ تبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2006) وهذا يعني ارتفاع اعتماد المصرف على القروض في التمويل، إما أدني قيمة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات.

ث- تحليل هامش صافي الدخل لمصرف دار السلام، فان أعلى نسبة تحققت في عام (2013) وهذا مؤشر ايجابي على ارتفاع كفاءة المصرف في زيادة الأرباح عبر خفض النفقات، إما أدنى قيمة كانت في عام (2010) وهذا مؤشر سلبي على انخفاض صافي الأرباح خلال هذا العام.

5- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة

أ- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف بغداد، فقد بلغت أعلى قيمة في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي على كفاءة أدارة المصرف في استخدام الموارد، إما أدنى قيمة فقد بلغت في عام (2014) وهذا مؤشر سلبي ويعني انخفاض صافي الدخل.

ب- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف الخليج، آذ اتضح بان أعلى قيمة تحققت في عام (2012) وهذا مؤشر على استخدام الموارد بشكل جيد، إما أدنى قيمة فقد تحققت في عام (2015) وهذا يعني بان الموارد المالية تزداد بمعدل أعلى من معدل الزيادة في صافي الأرباح.

ت- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف الشمال لمصرف الشمال، آذ تبين بان أعلى قيمة تحققت في عام (2012) وهذا مؤشر بأن أدارة المصرف لديها الكفاءة في استخدام الموارد، إما أدنى قيمة كانت في عام (2015) وهذا يعني تدهور في مستوى الأرباح المتحققة لدى مصرف الشمال خلال العام المذكور.

ث- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف دار السلام، آذ اتضح بان أعلى نسبة تحققت عام (2008) وهذا مؤشر على القدرة على تحقيق أرباح عالية، إما أدنى قيمة كانت في عام (2006) وهذا يعني بان هناك ارتفاع بالموارد المالية بمعدل أعلى من معدل الزيادة في صافي الأرباح.

6- تحليل مضاعف الرافعة المالية

أ- تحليل مضاعف الرافعة المالية لمصرف بغداد، فتبين بأن أعلى نسبة تحققت عام (2010) وهذا يعني بان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالديون، إما أدنى نسبة كانت ضمن عام (2007) مقارنة بحقوق الملكية وهذا يعني إن المصرف يسعى إلى تقليل المخاطرة المالية.

ب- تحليل مضاعف الرافعة المالية لمصرف الخليج، فاتضح بان أعلى نسبة تحققت عام (2008) وهذا يعني بان المصرف يتعرض إلى التزامات كثيرة ومنها دفع معدل الفائدة وغيرها من المتعلقات المصرفية. إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2014) وهذا يعني إن المصرف يقلل من الاعتماد على التمويل بالديون.

ت- تحليل مضاعف الرافعة المالية لمصرف الشمال، فتبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2009) وهذا يعني اعتماد المصرف على التمويل بالديون، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا يعني إن المصرف يعتمد على التمويل من خلال حق الملكية.

ث- تحليل مضاعف الرافعة المالية لمصرف دار السلام، فتبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2008) وهذا مؤشر بأن المصرف يعتمد على التمويل بالديون أكثر من حق الملكية، إما أدني نسبة فقد تحققت من عام (2015) وهذا يعني إن المصرف يقلل من التمويل بالديون والذي يترتب عليه التزامات تتمثل بدفع فائدة.

ثانيا :- عرض وتحليل مؤشرات السيولة

جدول (6) مؤشرات السيولة

النسب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
الودائع إلى التمويل الكلي لبغداد	٠,٧٣١٦١٢٧٤٩	٠,٧٧١٤١٤٨٧٧	٠,٧٤٤٥٠٤٤٨	٠,٨٢٤٧٣٨٠٣٩	٠,٨٤٦١٠٥٨٨٤	٠,٧٩٩٠٧٠٤٥٥	٠,٨٠٥١٥٤٨٤٦	٠,٧٨٩٦٠٦٤٧	٠,٨١٦١٩٤٢٢٣	٠,٥٥٩٧٧١٧٢٦	٠,٧٦٨٨١٧٤٢٦
الودائع إلى التمويل الكلي للخليج	٠,٦٥٩٨٥٩٧٩١	٠,٠٢٨٥٩٢٥٧٧	٠,٦٩٠٦٧٩٦٦	٠,٧٢٤٨٠٠١٥٢	٠,٦٩٨٤٨٢٩٩٥	٠,٢٩٠٠٩٥٧٩٨	١,٨٩١٢١٥٩٩٢	١,٢٤٥٩٨٥٦٨٦	٠,٥٧٤٦٣٤٦٨٤	٠,٦٠١٧٤٥٦١٦	٠,٧٤٠٦٠٩٠٢٦
الودائع إلى التمويل الكلي للشمل	٠,٥٩٦٩٥٨٩٢٥	٠,٤٤٩٨٢٥٠٤٦	٠,٦٦٧٤٨٨٤٢٣	٠,٧٥٤٠٣٦١٣٣	٠,٨٢٩٤٣٤٧٣٥	٠,٦٨٩٠٥٢٣٨٢	٠,١٧٤٧٩٤٥٥٥	٠,٧٣٥٥٣٢٢٢١	٠,٧٢١٠٢٤١٧٨	٠,٥١٤٧٨٢٥	٠,٦١٣٢٩٣٦٥٦
الودائع إلى التمويل الكلي لدار السلام	٠,٨١٨٧٥٣٠٥١	٠,٨٥٩٢٠٧٣٩٦	٠,٨٦٩١٦٨٩٨٤	٠,٨٤٠٦٣٧٢٥٧	٠,٨٥٧٢٤٥٧١٧	٠,٨٢٨٢٧٨٥٥٩	٠,٧٦٩٢٨٦١٨٤٨	٠,٧٢٩٦٢٥٢٠٤	٠,٦٩١٥٣١١٨٨	٠,٦٥٠٩٣٥١٠٦	٠,٧٩١٣٦٦٩٣١
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة لبغداد	١,٢٠٢٢٧٤٤٦٦	١,٢٩٨٠١٤٧٩٩	١,١٨١٢٤٠٤٢٩	١,١٣٦٤٢٧١٥٧	١,١٠٥١١١٨٥٤	١,١٤٣٥٥٦٢٤٩	١,١٤٩٩٩٥٧٧٣	١,١٥٩٠٩٦٦٨٦	١,١٥٣٠٨٦٩٠٣	١,٠٨٩٣٨٢٥٢٤	١,١٦١٨٦٥٧٠٤
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة للخليج	١,٣٠١٥٠٨٠١٢	١,١٨٣٦٣٠٨٠٥	١,١٥٣٩٠٣٣٦٦	٠,١٨٤٤٥٠٠٣٧	٠,٢٢١٢٢٩٩٩	١,٤٣٧٨٧٧٥٠١	١,٤٦٢٩٧٢٩١٧	١,٥٣٩٣٣٠٣٧٥	١,٦٢٨٦٨٢٢٨٨	١,٥٥٩٤٠٩٥٧١	١,١٦٧٢٩٩٤٨٦
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة للشمال	١,٣٣٤٠٩٧١٦٨	١,٥٨٦٨٤٣٩٢٦	١,٤٦٨٨٦٢٤٧	١,٢٦٧٢١٢٨٣٨	١,١٥٣٤٢٦٥٣٧	١,١٤٠٥٧٢٣١٩	١,٠٦٩٠١٢٨٩٣	١,١٧٥٦٣٧٤٤٤	١,٢١٨٢١٥٦٢٩	١,٥١٤٣٤٤٠٤٧	١,٢٩٢٨٢٢٥٧
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة لدار السلام	١,١٥٥٤٥١٨٦٢	١,٠٦٣١٣٤٧١٣	١,٠٩٨٧١٥٣٦١	١,١٧٣٨٥٥٧٩١	١,٢١٠٤١٥١٤١	١,١٥١٤١٦٣٢٤	١,٢١١٦٥٤٦٦١	١,٢٩٨٠٧٤٩٤٨	١,٣٦١٦١٦٧٠١	١,٩١٦٨٥٨٦٨٤	١,١٦٣٦١٩٤١٩
الموجودات المتداولة / المطلوبات الكلية لبغداد	٥,٤٩٣٦٠٠١٥	٥,٩٢٨٧٥١٥٧٩	٥,٦٨٩٢٩٣٤٠٦	٧,٢١٥٢٤٨١٤٢	٠,٠٠٧٨٣٥٨٧٩	٠,٠٠٠٦٠٢٥٣٢١	٠,٠٠٠٦٦٠٦٧٠٢	٠,٠٠٥٨٦٤٤٥	٠,٠٠٦٠٥٣٢٥٤	٤,٩٣٧٥٢٢٥١٦	٢,٩٢٩٦٢٦١٧٢
الموجودات المتداولة / المطلوبات الكلية للخليج	٣,١٠٨٠٦٣٨٦٧	٤,٧٢١٩٢٠٨٩١	٥,٥٩١٩٥٧٩٤٨	٠,٦٦١٧٩٨٨٩٢	٠,٧٢١٨٥٤٣٢٥	٠,٩٩٦٩١٠٥٥٦	٢,٦٧٩٥٥٩٠٢٣	٢,٤٢٧٢٥٧٦٤٧	٢,٢٠٨٦٦٣٦٧٢	٢,٣٦٦٠٧٣٢٧	٢,٥٤٤٠٢٥٠٣٨
الموجودات المتداولة / المطلوبات الكلية للشمال	٢,٧٦٣٣٧٠٠٦٣	٢,٥٧٤٧٧٦٢٠٨	٢,٩٤٨٦١٥٠٧٩	٣,٨٨٤٩٧٢٢٩	٥,٦٠٢٩٦٩٢٢١	٠,٠٠٣٦٧٣٤٥٦	٠,٠٠٥١٦٠١٦٦	٠,٠٠٤٨١٨٨٧٥	٠,٠٠٤٢٣٦٦٤	٠,٠٠٢٣٥٧٣٠٥	١,٦١٧٧١٣٥٧٣
الموجودات المتداولة / المطلوبات الكلية لدار السلام	٥,٦٤١٥٠٦٠٤	٦,٥٣٣٧٤٤٦٤	٧,٢٩٩٢٥٨٣٤٤	٦,١٩٢٠٨٠٣٧١	٦,٩٣٩١٣٥٧٩٥	٧,١٣٤٤٤١٣٠٥	٥,٤١٢١٤٦١١٢	٤,٢٢٠٣١٦٠٨٣	٣,٤٢١٢١٥٤٢٣	١,٨٩٨٩٩٠٩٠١	٥,٤٦٩٢٨٤٣٢٦
نسبة الاستثمار المؤقت لبغداد	٠,٩٨٦٧١٧١٤٦	١,٠٦٤٨٧٥١٤	٠,٩٧٨١٥١٥٥٩	٠,٩٨١٩١٣٩٠٢	٠,٠٠٠٩٧٩٨٧	٠,٠٠٠٩٦١١٤	٠,٩٦٧٢٣٦٧٩٦	٠,٩٦٧٨١٠٥٧٦	٠,٠٠٩٦٨٥٨١	٠,٠٨٥٥٨٠٠٩٨	٠,٦٠٣٥١٩٤١٢
نسبة الاستثمار المؤقت للخليج	٠,٩١٧٣٦١١٧٢	٠,٩٤٦٤٠٣٤٠٦	٠,٩٥٦٥٢٤٠٩١	٠,١٤١٤٤٨٠٤	٠,١٦٨٦٢٩٤٣٥	٠,٩١١٤١٥١٤٢	٠,٩٤٥٤٦٥٣٧٨	٠,٩٤٧٧٦٢٦٩	٠,٩٣٥٨٩٧٣٣١	٠,٩٣٨٣٦٧٨٧٣	٠,٠٣٠٦٣٥٩٢٣
نسبة الاستثمار المؤقت للشمال	٠,٨٩٩٧٢٧٥٥٥	٠,٩٨١٧٧٣٠٨٩	٠,٩٨٠٤٤٨٦٧٩	٠,٩٥٥٣٣٧٤٦٩	٠,٩٥٥٦٥٤٨٧٦	٠,٠٠٠٨٧٠٣٤	٠,١٨٦٨٥٧٦٣٣	٠,٩٤٥٠٧٢٦٧٥	٠,٩٤٦١٥٥٣٧٩	٠,٠٠٩٩١٢٢٧١	٠,٦٨٥٣٠٠٦٢٥
نسبة الاستثمار المؤقت لدار السلام	١,٠٠٣٩٩٩٢٤٨	٠,٩١٧٧٤٩٢٤٥	٠,٩٥٤٩٦٩٣٨٦	٠,٩٨٦٧٨٦٩١٢	٠,٩٩٠٦٠٤٩٠٥	٠,٩٩١٤١٣٦٢٩	٠,٩٩٠٠١٣٤٨٦	٠,٩٩٢٧٣٢٥٨٣	٠,٩٧٣٩٨٠٢٥٦	٠,٦١٨٣٢٤٤٧٦	٠,٩٤٢٠٥٧٤١٣

المصدر :- من أعداد الباحثين بالاستناد على البيانات المالية للمصارف الأهلية

1- تحليل الودائع على التمويل الكلي

أ- تحليل الودائع على التمويل الكلي لمصرف بغداد، آذ تبين بأن أعلى نسبة تحققت في عام (2009) فهي مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على الإيفاء بمتطلبات الزبائن وسيكون لدى المصرف حق الوصول إلى مصادر موثوقة وكافية من الأموال لتلبية حاجات السيولة الحالية والمتوقعة، إما أدنى نسبة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي إلى مستويات السيولة المنخفضة.

ب-تحليل الودائع على التمويل الكلي لمصرف الخليج، آذ يتضح بأن أعلى نسبة تحققت عام (2012) وهذا مؤشر ايجابي على ارتفاع السيولة الناجمة عن الودائع الأساسية بالمقارنة بأجمالي التمويل المصرفي، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2007) وهذا مؤشر على انخفاض السيولة لدى المصرف وهذا ينعكس سلبا في درجة الموثوقية لدى الزبائن.

ت-تحليل الودائع على التمويل الكلي لمصرف لشمال، فتبين بان أعلى نسبة تحققت عام (2010) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على الإيفاء بمتطلبات الزبائن، إما أدنى نسبة كانت في عام (2012) وهذا مؤشر على انخفاض الودائع لدى مصرف الشمال وهذا مؤشر سلبي على انخفاض درجة الموثوقية لدى الزبائن.

2- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة

أ- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة لمصرف بغداد، آذ تحققت أعلى نسبة في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي يدل على إن لمصرف بغداد القدرة على تسديد الالتزامات من المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة وبدون أي مشاكل. إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2010) وهذا مؤشر سلبي يدل على عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات القصيرة الأجل.

ب-تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة لمصرف الخليج، فقد تبين من التحليل بأن أعلى نسبة تحققت عام (2014) وهذا مؤشر على قدرة المصرف على أدارة أمواله بما لا يضع المصرف في موقف العاجز عن تسديد الالتزامات القصيرة الأجل. إما أدنى نسبة تحققت في مصرف الخليج فقد كنت في عام (2008) وهذا مؤشر على عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات.

ت-تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة لمصرف الشمال، فقد حققت أعلى نسبة في عام (2014) وهذه النسبة مؤشر جيد يصب في مصلحة مصرف الشمال، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2008) وهذا مؤشر سلبي يدل على ارتفاع المطلوبات المتداولة لدى مصرف الشمال.

ث-تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة لمصرف دار السلام، آذ تحققت أعلى نسبة عام (2006) وهذا يدل على إن مصرف دار السلام لدية القدرة

على الوفاء بالديون وبدون أي مشاكل وفي موقف مالي جيد، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2007) وهذا مؤشر سلبي لمصرف دار السلام يظهر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات.

3- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات الكلية

أ- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات الكلية لمصرف بغداد، آذ تبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2009) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على تمويل موجوداته القصيرة الأجل بمصادر متنوعة لتلافي تقيد المصرف من جانب واحد، إما أدنى نسبة تحققت في عام (2013) وهذا مؤشر على عدم قدرة المصرف على التنوع في مصادر الوفاء بالالتزامات.

ب-تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات الكلية لمصرف الخليج، إذ يتضح بان أعلى نسبة تتحقق في عام (2008) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على استخدام مصادر التمويل الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لتمويل موجوداته السائلة، إما أدنى نسبة تحققت في عام (2009) وهو مؤشر غير جيد آذ تعكس عدم كفاءة المصرف في التنوع في مصادر التمويل.

ت-تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات الكلية لمصرف الشمال، وتبين بان اعلى نسبة قد تحققت في عام (2010) وهذا مؤشر جيد على التنوع في مصادر التمويل، إما أدني نسبة فقد كانت في عام (2015) وهذا مؤشر على عدم قدرة المصرف على التنوع في مصادر التمويل.

ث-تحليل الموجودات إلى المطلوبات المتداولة لمصرف دار السلام، آذ يتضح بأن أعلى نسبة قد تحققت ضمن السلسة الزمنية في عام (2008) وهذا مؤشر على إمكانية المصرف على التمويل بالمصادر القصيرة والطويلة الآجل، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2015) وهذا يعني إن المصرف لا يمتلك الكفاءة في التنوع في مصادر التمويل.

4- تحليل نسبة الاستثمار المؤقت

أ- تحليل نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف بغداد، فتبين بان أعلى نسبة كانت في عام (2007) وهذا مؤشر على قدرة المصرف التمويلية في تلبية التزاماتها سواء كانت من الموجودات "الموجودات الثابتة أو المطلوبات". إما أدنى نسبة كانت عام (2010) وهذا مؤشر سلبي يدل على ارتفاع تحمل كلفة التمويل الناتجة عن الاقتراض.

ب-تحليل نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف الخليج، فأتضح بان أعلى نسبة كانت في عام (2008) وهذا مؤشر ايجابي على تقليل كلفة التمويل الناتجة عن الاقتراض من جهات أخرى، إما أدنى نسبة فقد كانت عام (2009) وهذا يعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات من خلال المطلوبات بمختلف أصنافها ومنها الودائع على سبيل المثال.

ت-تحليل نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف الشمال، فتبين بان أعلى نسبة تحققت في عامي (2007، 2008) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف في تلبية الالتزامات من خلال الموجودات الثابتة أو المطلوبات، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2011) وهذا مؤشر على ارتفاع في تكاليف التمويل عن طريق الاقتراض.

ث-تحليل نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف دار السلام، آذ اتضح بان أعلى نسبة تحققت في عام (2006) وهذا مؤشر ايجابي على تقليل كلفة التمويل الناتجة عن الاقتراض، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا يعني عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات من خلال المطلوبات بمختلف أصنافها.

جدول (7) مؤشرات الأمان

النسب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
نسبة ملاءة المصرف لبغداد	٠,٢٤٥٥٠١٦٢١	٠,٣١٤٠٨٠١٢٥	٠,٢٣٠٩٣٠٠٧٩	٠,١٦٥٠٠٨٤٢٢	٠,١٤٧٦١٧٦٤	٠,١٩٩٦٢٨٠٢٤	٠,١٩٨٠٠٥٩٦٩	٠,٢٠٩٠٠٢٣٧٢	٠,١٩٦٠٤٤٠٧٢	٠,٠٠٠٣٢٤٢٩	٠,١٨٩٦١٢٧٣٢
نسبة ملاءة المصرف للخليج	٠,٤٤٧٩٩٨٥٢٢	٠,٢٦٧٩٢٩٧٧٨	٠,٢٤٧٦٠٦٧	٠,٣١٥٧٨٩٧٠٦	٠,٣٣٤٤٧٥٢٤	١,١٥٠٦٨٧٤٩٥	٠,١٨٥٥٦٩٧٢٥	٠,٣١١٠٦٩٤٩٤	٠,٧٣٧٤٠٦٢	٠,٦٥٩٠٧٠٦٣	٠,٤٥٥٧٩٣١٠٨
نسبة ملاءة المصرف للشمال	٠,٥٤٥٤١٥٥٥٩	٠,٨٤٧٦٧٢٣٢٣	٠,٤٩٨١٥٣٣٤٧	٠,٣٢٦١٨٣٢٣٧	٠,٢٠٥٦٤٠٣٧	٠,٣٤٣٨٤٤٣٦٧	٠,٢٠٧١٦٦٣٩١	٠,٢٦٦٦٣٥٤١٦	٠,٣٠٩٧٣٥٥٨	٠,٧٥١٧٦٨٧٦٩	٠,٤٣٠٢٢١٥٣٦
نسبة ملاءة المصرف لدار السلام	٠,٢١٧٣٦٢٨٩٩	٠,١٦٣٤٧٩٧١٥	٠,١٥٠٥٢٤٢٢٦	٠,١٨٩٥٧٣٧٣٣	٠,١٦٦٥٢٨٩٥٧	٠,١٦٧٧٧١٦١٩	٠,٢٣٧٧٨٤٣٥٧	٠,٣٢٢٣٩٤٣٨٥	٠,٤١١٦٧٨٢٨٦	٠,٥٠٠٢١١٨٨٤	٠,٢٥٢٧٣١٠٠٨
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لبغداد	١٣,٥٢٢١٠٢٣٩	١٧,٢٩٩٣٧٠٩٨	٧,٨٦٩١٤٢٤٧٢	٧,٥٢٤٤٩٣٤٣٨	٣,٩٢٦٢٤٢٤٢٨	٤,١٠٤٨٩٠٩٣٢	٤,٧٩٢٢٨٩٢٦٧	٥,١٢٦٨٨١٥٩٣	٥,٠٩٢٨٤٨٠٣٧	٤,٧٦٥١٤٤٨٢٣	٧,٤٠٢٣٤٠٦٣٧
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة للخليج	٣,٥٧١١٦٢٨٤	٣,٢٩٩٣٧٠٩٨	٣,٩٣٤٤٤٧٠٩٣	٣,٦٢٤٢٧٣٤٣	٣,٢٥٤٣٦٢٥٩٦	٥,٨٧٤٥٤١٥٧٤	٦,٤٧٠٠٠٢٠٦٩	٠,٨٣٢٥٧٧٨٥٩	٦,٦١٠٣٢٠٣٣٥	٦,٤٣٤٨٣٩٧٥٦	٠,٨٣٢٥٧٧٨٥٩
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة للشمال	٣,٢٤٧٠٦٠٤١٧	٢٠,٩١٩٨٤٩٣٧	١٧,٠٠٧١١٦٤	٥,٥٣١٣٠٤٥١٩	٣,٨٤٦٣١٣٩٩١	١,٨٢٧٢٩٥٤٧٥	١,٤٩٩٥٣٧٧٩١	٣,٥٧٠٥١٦٨٥	٤,١٤٧٦١٦٦٠٣	٤,٤١١٢٧١٤٤٨	٦,٦٠٠٧٨٨٢٨٦
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لدار السلام	٦,٤٦٦٨٤٦٠٤٢	٦,٤٦٩٥٤٩٤٢٩	١٠,٨٥٤٩٤٩٥٤	١٢,٠٦٠٩٧٦٧٤	١٥,١٩٤٨٥٥٨٤	١٦,١٨٣٩٧٧٥٥	١٨,٣١٧١٤٠٠٧	٣٢,٣٦٧٣٥٣٨٧	١٠,٦٤١٢٤٤٣٨	٢,٨٢٣٣٦٣٣٩٨	١٣,١٦٨٠٢٥٦٩

المصدر :- من أعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المالية للمصارف

ثالثا :- عرض وتحليل مؤشرات الأمان

1- تحليل نسبة ملاءة لمصارف قيد الدراسة

أ- تحليل نسبة ملاءة لمصرف بغداد، فقد تبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف على ضمان ودائع مودعيه. إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2013) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة المصرف على دعم ثقة المودعين.

ب- تحليل نسبة ملاءة لمصرف الخليج، فتبين من تحليل السلسلة الزمنية بان أعلى نسبة تحققت في عام (2011) وهذا مؤشر على قدرة حقوق الملكية للمصرف

على مقابلة الودائع، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2012) وهذا مؤشر سلبي يدل على عدم قدرة المصرف على امتصاص أي خسارة غير متوقعة.

ت- تحليل نسبة ملاءة لمصرف الشمال، فاتضح بان أعلى نسبة تحققت في عام (2007) وهذا مؤشر جيد على قدرة المصرف إلى مقابلة أعماله ونشاطاته إلى جانب الثقة بالمودعين. إما أدنى نسبة فقد كانت في عامي (2010، 2012) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة حقوق الملكية للمصرف من مقابلة الودائع.

ث- تحليل نسبة ملاءة لمصرف لدار السلام، فتبين بان أعلى نسبة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف في تعزيز ثقة المودعين وبالتالي القدرة على اجتذاب الودائع، إما أدنى نسبة فقد كانت في عام (2008) وهذا مؤشر سلبي ويدل على عدم قدرة المصرف على امتصاص أي خسارة غير متوقعة.

2- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة للمصارف قيد الدراسة

أ- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لمصرف بغداد، وقد تبين بان أعلى نسبة تحققت كانت في عام (2007) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصرف في استخدام رأس ماله لمواجهة الخسائر، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2010) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة حقوق الملكية في تمويل الموجودات.

ب- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لمصرف الخليج، آذ تحققت أعلى نسبة في عام (2012) وان زيادة هذه النسبة فهي دلالة واضحة على متانة رأس المال الذي يمتلكه المصرف، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2007) وهذا مؤشر سلبي على عدم امتلاك المصرف للأموال لمواجهة الخسارة.

ت- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لمصرف الشمال، آذ تحققت أعلى نسبة في عام (2007) وهذا يعني إن الأموال الممتلكة سوف تكون كافية لامتصاص أي خسارة يتعرض لها المصرف، وأدنى نسبة تحققت في عام (2012) هي مؤشر سلبي على ضعف في رأس المال للمصرف في مواجهة الظروف الاستثنائية.

ث- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لمصرف لمصرف دار السلام، آذ تبين بان أعلى نسبة قد تحققت في عام (2013) وهذا مؤشر ايجابي على متانة رأس المال الذي يمتلكه المصرف، وأدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة حقوق الملكية في تمويل الموجودات.

رابعا :- عرض و تحليل مؤشرات المديونية

جدول (8) مؤشرات المديونية

النسب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لبغداد	0.17961212	0.22978502	0.17192848	0.13608872	0.12490015	0.15951686	0.15934498	0.16503012	0.16001004	0.0173326	0.15318322
نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات للخليج	0.29515519	0.20042763	0.17105352	0.22888443	0.23360591	0.33380967	0.35284365	0.31316729	0.42373918	0.39659286	0.30237001
نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات للشمال	0.32559069	0.38130424	0.33251159	0.24595639	0.17056527	0.23692678	0.17161378	0.19611894	0.22332684	0.38699741	0.26709119
نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لدار السلام	0.17796653	0.1405093	0.13083102	0.15936274	0.14275624	0.13896164	0.18292438	0.23522707	0.28468837	0.32605476	0.19188328
نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لبغداد	4.56755315	4.83478217	0.53105286	6.34906346	0.00709058	0.00526893	0.00527569	0.0050595	0.00524961	0.00464209	1.6315038
نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية للخليج	2.38804482	3.98935282	4.84612327	3.35044075	3.26291353	1.89887125	1.83158485	1.57682697	1.35610468	1.51728806	2.60175544
نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية للشمال	2.07134093	1.62257684	2.00741399	3.06576147	4.85758654	0.00322071	0.00482704	0.00409895	0.00347774	0.00155665	1.36418609
نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لدار السلام	4.88251067	6.11696686	6.64344798	5.2749925	5.73285608	6.19623081	4.46673992	3.25121141	2.51261271	2.07120142	4.71487025

المصدر :- من أعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المالية للمصارف

1. تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات للمصارف قيد البحث

أ- تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لمصرف بغداد، فتبين بأن أعلى نسبة قد تحققت في عام (2007) وان ارتفاع هذه النسبة هو مؤشر سلبي لأنه يعني زيادة المديونية، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2010) فان هذا مؤشر ايجابي على تخفيض الديون التي يتحملها المصرف خلال هذا العام.

ب- تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لمصرف الخليج، فاتضح بان أعلى نسبة فقد تحققت في عام (2014) وهذا مؤشر سلبي ويدل على مواجهة المصرف لظروف صعبة بالاقتراض، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2008) وهذا مؤشر ايجابي عن زيادة هامش الأمان للمصرف.

ت- تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لمصرف الشمال، فتبين بان أعلى نسبة قد تحققت في عامي (2007، 2014) وان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض هامش الأمان للمصرف وزيادة المديونية. إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2010، 2012) وهذا مؤشر على تخفيض الديون التي يتحملها المصرف.

ث- تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات لمصرف دار السلام، فأتضح بان أعلى نسبة تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر سلبي ويعني زيادة المديونية وتعرضها للإفلاس خلال التصفية، إما أدنى نسبة فقد كانت في عامي (2008، 2011) وهذا مؤشر ايجابي على زيادة حق الملكية من جهة وتخفيض الديون من جهة أخرى .

2. تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية للمصارف قيد الدراسة

أ- تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لمصرف بغداد، فقد بلغت أعلى نسبة في عام (2009) وهذا مؤشر على إن المصرف يعاني من ارتفاع نسبة الاقتراض القصير الأجل نتيجة لعدم رغبة المصرف لمنح قروض طويلة الآجل، إما انخفاض النسبة فقد تحقق في عام (2015) وهذا يعني تردد المصرف في تقديم قروض طويلة الأجل للمنشآت والمستثمرين.

ب- تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لمصرف الخليج، آذ اتضح بان أعلى نسبة تحققت في عام (2008) وهذا مؤشر على تدهور وانخفاض رأس المال الممتلك، إما أدنى نسبة فقد تحققت عام (2014) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل.

ت- تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لمصرف الشمال، آذ تحققت أعلى نسبة في عام (2010) وهذا مؤشر للعبء الذي تفرضه المطلوبات المتداولة على حقوق الملكية للمصرف، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات القصيرة الآجل.

ث- تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية لمصرف لدار السلام، إذ تبين بان أعلى نسبة قد تحققت في عام (2008) وهذا مؤشر سلبي يدل على إن المصرف يعاني من ارتفاع نسبة الاقتراض القصيرة الآجل نتيجة لعدم رغبة المصرف بالتعامل بالقروض الطويلة الآجل، إما أدنى نسبة فقد تحققت في عام (2015) وهذا مؤشر ايجابي على انتعاش رأس المال الممتلك وقدرته على الإيفاء بالالتزامات القصيرة الآجل.

- تحليل المتوسطات لكل النسب المالية المستخدمة للمصارف الأهلية والمتمثلة (بغداد، الخليج، الشمال، دار السلام)

جدول (9) تحليل المتوسطات لكل النسب المالية المستخدمة للمصارف الأهلية

النسب المالية	مصرف بغداد	مصرف الخليج	مصرف الشمال	مصرف دار السلام
مؤشرات الربحية				
معدل العائد على الموجودات	0.1486116823	0.5053717271	0.1642147248	0.0142558705
معدل العائد على الملكية	0.1675512893	0.6558173925	0.1472012688	0.0811027553
معدل العائد على الودائع	0.222089762	0.1875824939	0.0558083882	0.0185798993
هامش صافي الدخل	0.458720031	0.7591551348	0.4212853677	0.2289946924
معدل العائد على الأموال المتاحة	0.0574541278	0.3857186440	0.0922483763	0.0293066191
مضاعف الرافعة المالية	6.1166525546	3.6077877599	3.8877799223	5.7405648899
مؤشرات السيولة				
الودائع إلى التمويل الكلي	0.768817426	0.7406090257	0.6132936559	0.7913669308
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.1618657042	1.1672994861	1.292822570	1.1636194186
الموجودات المتداولة / المطلوبات الكلية	2.9296261720	2.5440250379	1.6177135729	5.4692843255
نسبة الاستثمار المؤقت	0.6035194116	0.030635923	0.6853006245	0.9420574125
مؤشرات الأمان				
نسبة ملاءة المصرف	0.1896127324	0.4557931075	0.4302215359	0.2527310084
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	7.4023406367	0.832577859	6.6007882863	13.1680256859
مؤشرات المديونية				
نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات	0.1531832156	0.3023700103	0.2670911918	0.1918832752
نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية	1.6315038027	2.6017554372	1.3641860864	4.714870247

المصدر :- من أعداد الباحثين بالاستناد على بيانات المالية للمصارف

أولا :- تحليل متوسطات مؤشرات الربحية

1- تحليل معدل العائد على الموجودات للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد اتضح بان أعلى نسبة تحققت في مصرف الخليج وهذا مؤشر ايجابي يعكس كفاءة وإمكانية الإدارة في استثمار موارد المصرف بالشكل الذي يحقق مدخولات تتناسب مع حجم الاستثمار، إما أدنى نسبة تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر غير جيد على عدم كفاءة الإدارة في استثمار موارد المصرف.

2- تحليل معدل العائد على حق الملكية للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وتبين بان أعلى نسبة تحققت في مصرف الخليج وهذا مؤشر ايجابي عل كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحده تقديرية من حقوق المساهمين، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر على عدم كفاءة مصرف دار السلام في تحقيق الأرباح.

3- تحليل معدل العائد على الودائع للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد تحققت أعلى نسبة في مصرف بغداد وهذا مؤشر ايجابي على مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف دار السلام وهذا يعني عدم قدرة مصرف دار السلام على المنافسة للحصول على حصته السوقية من الأموال المودعة لديه.

4- تحليل هامش صافي الدخل للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد اتضح بان أعلى نسبة تحققت في مصرف الخليج وهذا مؤشر ايجابي على قدرة مصرف الخليج على الرقابة والسيطرة على النفقات. إما أدنى قيمة فقد تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر سلبي على انخفاض صافي الأرباح في مصرف السلام.

5- تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، فقد بلغت أعلى قيمة في مصرف الخليج وهذا مؤشر ايجابي على كفاءة أدارة مصرف الخليج في استخدام الموارد، إما أدنى قيمة كانت في مصرف دار السلام وهذا يعني إن الموارد المالية تزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة صافي الأرباح.

6- تحليل مضاعف الرافعة المالية للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، آذ تبين بان أعلى قيمة تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر على اعتماد مصرف دار السلام على الديون، إما أدنى قيمة فقد تحققت في مصرف الخليج وهذا يعني إن مصرف الخليج يعتمد على التمويل من خلال حق الملكية.

ثانيا :- تحليل متوسطات مؤشرات السيولة

1- تحليل الودائع على التمويل الكلي للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وتبين بان أعلى نسبة تحققت في مصرف دار السلام، وهذا مؤشر

ايجابي على ارتفاع السيولة الناجمة عن الودائع الأساسية بالمقارنة بأجمالي التمويل المصرفي، إما أدنى قيمة فقد تحققت في مصرف الشمال وهذا مؤشر على انخفاض الودائع لدى مصرف الشمال وبالتالي انخفاض درجة الموثوقية لدى الزبائن.

2- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (نسبة التداول) للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد اتضح بان أعلى نسبة تحققت في مصرف الشمال وهذا مؤشر ايجابي يدل على إن مصرف الشمال يمتلك القدرة على تسديد الالتزامات من المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة وبدون اي مشاكل. إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف بغداد وهذا مؤشر سلبي لمصرف بغداد ويظهر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات.

3- تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات الكلية للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد تحققت أعلى نسبة في مصرف دار السلام وهذا مؤشر على إمكانية مصرف دار السلام على التمويل بمصادر التمويل القصيرة والطويلة الآجل، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف الشمال وهذا يعني إن مصرف الشمال لا يمتلك الكفاءة في التنوع في مصادر التمويل.

4- تحليل نسبة الاستثمار المؤقت للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد اتضح بان أعلى نسبة تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر ايجابي على تقليل كلفة التمويل الناتجة عن الاقتراض، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف الخليج وهذا يعني عدم قدرة مصرف الخليج على الوفاء بالالتزامات من خلال المطلوبات بمختلف أصنافها ومنها الودائع.

ثالثا:- تحليل متوسطات مؤشرات الأمان

1- تحليل نسبة الملاءة للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد تبين بان أعلى نسبة تحققت في مصرف الخليج وهذا مؤشر على قدرة حقوق الملكية لمصرف الخليج على مقابلة الودائع، إما أدنى نسبة فقد تحققت لدى مصرف بغداد وهذا مؤشر سلبي ويدل على عدم قدرة المصرف على امتصاص أي خسارة غير متوقعة.

2- تحليل معدل حقوق الملكية للأصول الخطر للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد تحققت أعلى نسبة في مصرف دار السلام وهذا مؤشر ايجابي على قدرة مصرف دار السلام في استخدام رأس ماله لمواجهة الخسائر وبالتالي متانة رأس المال الذي يمتلكه المصرف، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف بغداد وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة حقوق الملكية على تمويل الموجودات.

رابعا :- تحليل متوسطات مؤشرات المديونية

1- تحليل نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وتبين بان أعلى نسبة قد تحققت في مصرف الخليج وهذا مؤشر

سلبي يدل على مواجهة مصرف الخليج لظروف صعبة بالاقتراض، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف بغداد وهذا مؤشر ايجابي على زيادة حقوق الملكية من جهة وتخفيض الديون التي يتحملها المصرف من جهة أخرى.

2- تحليل نسبة المطلوبات المتداولة إلى حق الملكية للمتوسطات على مستوى كل المصارف الأهلية عينة الدراسة، وقد اتضح بان أعلى نسبة قد تحققت في مصرف دار السلام وهذا مؤشر للعبء الذي تفرضه المطلوبات المتداولة على حق الملكية، إما أدنى نسبة فقد تحققت في مصرف الشمال وهذا مؤشر ايجابي على قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل.

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

1- يظهر من تحليل السلسلة الزمنية الممتدة (2006-2015) وضمن مؤشرات الربحية فقد اتضح بان أعلى معدل عائد على الموجودات كان في متذبذب في مصرف بغداد خلال عامي (2013، 2014) وفي مصرف الخليج خلال (2009، 2012) وفي مصرف الشمال خلال عامي (2012، 2014) وفي مصرف دار السلام خلال عام (2008) وهذا مؤشر على عدم استقرار المصارف الأهلية في العراق.

2- كما يظهر من التحليل وضمن مؤشرات الربحية، فقد اتضح بان أدنى معدل عائد على حق الملكية تحققه في المصارف الأهلية الأربعة (بغداد، الخليج، الشمال، السلام) كان في عام (2015) وهذا مؤشر على انخفاض الأرباح خلال هذا العام.

3- ويظهر من تحليل مؤشرات الربحية، بان أدنى معدل عائد على الودائع تحققه في المصارف الأهلية قيد الدراسة كان في عام (2015) وهذا مؤشر على ضعف كفاءة المصارف في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة

4- كما يظهر من التحليل للفترة الممتدة (2006، 2015) وضمن مؤشرات السيولة فقد اتضح بان أعلى نسبة تحققت للودائع على التمويل الكلي كانت لمصرف بغداد خلال عام (2009) ولمصرف الخليج خلال عام (2012) ولمصرف الشمال خلال عام (2010) ولمصرف دار السلام خلال عام (2008) وهذا مؤشر إلى إمكانية المصارف على الإيفاء بمتطلبات الزبائن وكذلك ارتفاع السيولة الناجمة عن الودائع الأساسية بالمقارنة بإجمالي التمويل المصرفي.

5- ويبين التحليل بان أدنى نسبة تداول ناجمة عن تحليل الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة قد كانت بين عامي (2007، 2008) وهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة المصارف الأهلية قيد الدراسة على سداد الالتزامات القصيرة الآجل.

6- كما يتضح من التحليل إن نسبة الاستثمار المؤقت للمصارف الأهلية عينة الدراسة متذبذب آذ تحققت أعلى نسبة خلال عامي (2006، 2008) وهذا مؤشر ايجابي على قدرة المصارف على تلبية الالتزامات من خلال الموجودات الثابتة أو المطلوبات.

7- التفاوت الحاصل في جميع المؤشرات المالية المستخدمة لقياس كفاءة المصارف الأهلية قيد الدراسة وذلك بفعل الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية المضطربة والمتردية في العراق خلال فترة الدراسة.
8- تختلف المؤشرات المالية المعتمدة في قياس كفاءة القطاع المصرفي عن باقي القطاعات الأخرى كالصناعي والتجاري، اذ إن هناك نسب خاصة تستخدم لقياس كفاءة هذا القطاع والتي تتناسب مع طبيعة الأنشطة لهذه المصارف.

ثانيا :- التوصيات

1- ضرورة تركيز المصارف الأهلية الداخلة ضمن عينة الدراسة على كفاءة الأداء المالي للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها لتطوير المصارف بما يتماشى مع الظروف الحالية والمنافسة مع المصارف للبلدان المجاورة كإيران والأردن، وكذلك تشخيص نقاط الضعف ومحاولة تلافيها.
2- استحداث استراتيجيات مصرفية تهدف لرفع مستوى الاستقرار في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الأهلية والابتعاد عن التذبذب والتباين في كفاءة الأداء المصرفي.
3- تفعيل قدرات وقابليات الإدارات في المصارف الأهلية قيد الدراسة للنهوض بالخدمات المالية والمصرفية المقدمة من المصارف الأهلية في العراق.
4- ضرورة التأكيد على الأنشطة والاستثمارات التي تحقق عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتشجيع الزبائن على الإيداع في المصارف الأهلية.
5- كسب ثقة المودعين بالمصارف الأهلية من خلال السرعة في الوفاء بالالتزامات المالية.
6- ضرورة دعم الحكومة لقطاع المصارف الأهلية وتحديد ضوابط مماثلة للمصارف الحكومية من حيث الحقوق والواجبات المفروضة من قبل البنك المركزي.

المصـــــادر :-

أولا :- المصادر العربية

1- أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشغل، (2014)، أدارة المصارف، ط1، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
2- بورقية، شوقي (2011)، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه " منشورة " مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.
3- الحسيني، فلاح (2000)، الإدارة الإستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4- حسين، محمود احمد (2010)، قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام تحليل البيانات التطويقي، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17.

5- الحميد، بوخاري عبد (2011)، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.

6- جعيدي، شريفة (2012)، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه "منشورة" مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي، ورقلة ،2014.

7- خمقاني، ياسمينة (2014)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على الملكية – دراسة حالة في البنوك الجزائرية (2007-2012)، رسالة ماجستير "منشورة " مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قاصدي، مرباح – ورقلة.

8- الدواي، الشيخ، (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة الجزائر، الجزائر.

9- سعيد، عبد السلام لفتة، (2013)، أدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

10- شاهين، علي، (2006)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية.

11- قريشي، محمد، (2006)، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للمصارف الجزائرية خلال فترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر.

12- عمايرية، خالد عبد المصلح، (2005)، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003) أطروحة دكتوراه في الإدارة المصرفية، الأردن.

13- هبيل، نهاد ناهض، (2013) " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية – دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل – رسالة ماجستير.

ثانيا :- المصادر الأجنبية

1. Brigham & Houston, (1999), Fundamentals of Financial Management, courtesy BEN & jerrys, Homemade, inc, www.benjery.com.
2. Bashir, Abdel-Hameed M. (1999), Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks**.** Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May,.

3. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. (2007), Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution**.** Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32,
4. Lartey, Victor C.; Antwi, S.&BoadiEric K.(2013), TheRelationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana.International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March pp.48-56.
5. Ross,S,Esterfield ,R,Jordan,B, Essentials of corporate finance ,(1996), library of congress Cataloging.
6. Sharmaa, S,Rainab,D,Singhc.S ,(2012) ,Measurement of Technical efficiency and its sources : An Experience of Indian Banking sector:- Journal of Economics and Management 6(1), p35-57.
7. Sehrish ,Saba ; Saleem, Faiza ; Yasir ,Muhammad ; Shehzad, Farhan& Ahmed, Kamran , (2012) , "Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , VOL 4, NO 5.
8. Paramasivan, C, Subramanian, (2009), Financial Management, new AGE international, Ansarir Roal, new delhi – 110002.
9. Porter,Gary &Norton ,Curtis , (2015) " Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits", **9th edition** , Nelson education,Ltd.,Canada.
10. Qin, X. &Pastory, D. (2012), Comparative Analysis of Commercial Banks Liquidity Position: The Case of Tanzania. International Journal of Business and Management, May, Vol. 7, No. 10, pp. 134-14,.
11. Roger,L.M& David . D (1993), Modem money and banking, 3rded .Macgrhill,New York , USA.
12. Omari,o,(2008) Measuring Efficiency levels of Jordanian and U.A.E. Banking industries : An Application of Data Envelopment Analysis , Master in international Business thesis , the university of Jordan .
13. Young, R.D. (1997), Measuring Bank Cost efficiency: Don't count on Accounting ratios, Financial practice and education, USA.
14. Zuzana, I, (2009), Measuring bank efficiency, master thesis, Charles, university in prague.